

# هل يقدر المشيشي على تحريك ملف الجمعيات المشبوهة

## توجس من اختراق المؤسسات السيادية في تونس من قبل جمعيات ومنظمات أجنبية



تصاعدت الضغوط على الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي من أجل التحرك ضد الجمعيات المشبوهة التي تشكلت في البلاد بعد أن أعلن عدد من البرلمانيين عزمهم لتشكيل لجنة تحقيق في تلك الجمعيات في أعقاب مناوشات شهدها العاصمة تونس بسبب اتحاد علماء المسلمين وتزايد المخاوف من اختراق مؤسسات سيادية من قبل منظمات وجمعيات أجنبية.

منه ملف الجمعيات المشبوهة إلى الواجهة، حيث عبر العديد من الناشطين والقوى والنخب عن امتعاضهم من وجود تلك الجمعيات على غرار المرصد الوطني للدفاع عن مدينة الدولة الذي عبر عن رفضه صراحة لتواجد اتحاد علماء المسلمين وللدورات التي يقوم بها.

وفيما لم تنجح الحكومات المتعاقبة منذ الثورة في معالجة هذا الملف الشائك حيث اقتضت تحركاتها على محاولات محتشمة على غرار عملية حل 157 جمعية في العام 2016 في نزوة مواجهة تونس لمناخ التطرف، نجحت معركة الدستوري الحر في إثارة هذا الملف مجددا بشكل أخرج القريبين سياسيا من هذا الحزب الذي يعد من أحزاب العائلة الوسطية التي تحمل لواء الدفاع عن مدينة الدولة في تونس.

ودفع هذا الوضع الذي لم يعد يحتمل في ظل تكاثر الجمعيات التي أخذت عناوين مختلفة لنشاطاتها وأهدافها برلمانيين تونسيين للتحرك من أجل استحداث لجنة برلمانية تحقق في هذه الجمعيات.

وأعلن النائب حسونة الناصفي قبل أيام عن توافق ثلاث كتل نيابية واستمرار المشاورات مع بقية الكتل من أجل تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملف الجمعيات المشبوهة في البلاد على إثر ما شهده تونس منذ فترة من أحداث بسبب باتحاد علماء المسلمين.

وضمت هذه الكتل كتلة الإصلاح الوطني (15 نائبا من أصل 217) وتحيا تونس (10 نواب) والكتلة الوطنية (9 نواب).

وأفاد النائب مبروك كرشيد بوصول عدد النواب المتوافقين حول ضرورة المضي قدما في مطلب تشكيل لجنة للتحقيق في تلك الجمعيات إلى 54 نائبا. وتابع كرشيد في تصريح لـ"العرب" أن "مطلبنا ستقدمه خلال الجلسات القادمة، وهدفه التحقيق في عدد من الجمعيات المشبوهة على غرار جمعية الإسلام والديمقراطية لرئيسها رضوان المصمودي (قيادي في حركة النهضة)، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ليوسف القرضاوي وغيرهما من الجمعيات المشبوهة".

وأضاف البرلماني التونسي أن "اللجنة ستضمن نتائجها في تقرير عند نهاية أعمالها وتتوجه به إلى القضاء"، داعيا رئيس الحكومة هشام المشيشي والرئيس قيس سعيد إلى "التعامل إيجابيا" مع مقترحات النواب من أجل مصلحة البلاد.

وتعرف تونس انتشارا عشوائيا للجمعيات التي يثير تواجدها تساؤلات



سفيان الجديري  
صحافي تونسي

تونس - فتحت معركة الحزب الدستوري الحر المعارض بقيادة عبير موسى ضد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فرع تونس الباب بمصراعيه أمام تحريك ملف الجمعيات المشبوهة في تونس.

وفي تحرك بدأ لافتا في توقيته ومثيرا للعديد من نقاط الاستفهام، أعلن برلمانيون عن استعدادات وتحركات لتكوين لجنة برلمانية من أجل التحقيق في الجمعيات المشبوهة التي تشكلت بعد ثورة 14 يناير 2011.



مبروك كرشيد  
سنتشل لجنة برلمانية للتحقيق في الجمعيات المشبوهة



لطفي العمري  
الحكومة لن تفتح ملف الجمعيات لارتهاؤها لأحزاب مثل النهضة



هشام الحاجي  
جمعيات أصبحت أضرعا للعمل الحزبي ما يؤدي للاتفاف على القانون

وتواجه العديد من الجمعيات تهمة بدعم الإرهاب أو تلقي أموال بطريقة غير قانونية، إلا أن ذلك لم يحفز الحكومات المتعاقبة منذ 2011 على المضي قدما في تحريك هذا الملف ما يجعل حكومة هشام المشيشي اليوم أمام تحدي معالجته رغم أن سقف توقعات المتابعين لهذا الملف ليس بالمرتفع نظرا لارتهاها هذه الحكومة لتحالف من الأحزاب قد يرفض أي مساس بهذه الجمعيات.

### شراكة المعركة

أطلق الحزب الدستوري الحر منذ العام الماضي حملة ضد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين فرع تونس، وبعد اعتصام دام لأسابيع حقق خلالها هذا الحزب بعض المنجزات من خلال تبني رئاسة الحكومة لملف اتحاد علماء المسلمين، أخذت المواجهة منحى آخر بعد أن اندلعت مناوشات بين مؤيدي لوجود هذا الاتحاد وأنصار الدستوري الحر. وأعادت تلك الأجواء التي بدت وأنها تهيئ البلاد إلى مازق يصعب الخروج

عديدة حول مصادر تمويلها والأنشطة الحقيقية التي تقوم بها، حيث ترددت كثيرا في السنوات التي تلت ثورة 14 يناير 2011 اتهامات لبعضها بتمويل الإرهاب والقيام بأنشطة دعوية تحت غطاء العمل الجمعياتي خاصة أن تلك الفترة شهدت عدة عمليات تسفير للشباب التونسي إلى بؤر التوتر على غرار سوريا والعراق، فيما تنشط العديد من الجماعات الإرهابية في الجبال التونسية.

23 ألف جمعية على الأقل تنشط في تونس وفقا لإحصائيات نشرها مركز تابع لرئاسة الحكومة

وبلغ عدد الجمعيات الناشطة في تونس 23.676 جمعية إلى غاية العاشر من نوفمبر الماضي وفقا لإحصائيات نشرها مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات التابع لرئاسة الحكومة على موقعه الإلكتروني. وبلغ عدد الجمعيات الأجنبية الناشطة في تونس 200 جمعية وهو رقم يثير مخاوف الأوساط السياسية التونسية لاسيما في ظل غياب مكافحة

### شكوك حول قدرة المشيشي على التحرك

وإضافة إلى الاتهامات الموجهة للمنظمات والجمعيات بتحويلها إلى غطاء لنشر التطرف وغيره، تواجه هذه الكيانات اتهامات بفقدان الاستقلالية وتحويلها إلى أذرع لبعض الأحزاب السياسية وهو ما يصعب من مهمة التحرك ضدها.

واعتبر المحلل السياسي هشام الحاجي أن "ملف الجمعيات التي تحيط بها بعض الشبهات مطروح منذ سنوات لعدة أسباب من أهمها ضعف الوعي لدى قطاعات واسعة من الطبقة السياسية بأهمية الجمعيات ككيان مستقل بذاته لا علاقة له بالعمل الحزبي والتوظيف السياسي، وهذا ما يفرز انتشار عقلية تحويل الجمعيات إلى أذرع واضحة ومعلومة للعمل الحزبي بما يمثل في العمق انحرافا بالعمل الحزبي والعمل الجمعياتي والتفافا على القانون".

واستنتج الحاجي في تصريح لـ"العرب" أن "تلك الأسباب تؤدي مباشرة إلى وجود جمعيات تخالف القانون صراحة وتتحول إلى واجهة تختفي وراءها ممارسات تنتهك القانون وتمثل أحيانا تهديدا للأمن والسلم الأهلي".

وبالرغم من تثمينه لتحرك نواب برلمانيين إلا أن هشام الحاجي يرى أن "لجنة التحقيق البرلمانية لا تتوفر لها الإمكانيات البشرية واللوجستية الكافية للقيام بعملية تحقيق وتدقيق صارمة من ناحية، ولا تملك سلطة القرار إثر ذلك لأن محاسبة الجمعيات تعود في نهاية الأمر إلى القضاء".

بقاء تلك الجمعية، حكومة المشيشي لا تتمتع بالقوة التي تسمح لها بفتح ملفات يمثل هذه الخطورة، خاصة أن حليفها الأكبر حركة النهضة وائتلاف الكرامة أبرز المستفيدين من وجود هذه الجمعيات، والدليل على عدم قدرة هذه الحكومة على التحرك ضد هذه الجمعيات هو كيفية تصرفها مع اعتصام الدستوري الحر لحل جمعية اتحاد علماء المسلمين".

أثار كشف الحزب الدستوري الحر منذ أيام عن تعاون البرلمان التونسي مع مساعدين تمويلهم منظمات أجنبية على غرار "المعهد الديمقراطي الوطني" المررب من الحزب الديمقراطي الأميريكي جدلا واسعاً، وأجبا المخاوف من اختراق المؤسسات السيادية تحت غطاء العمل الجمعياتي والمنظمات.

وحاول العديد من النواب البرلمانيين البحث برسائل طمأنة للتونسيين من خلال نفي أي خطورة تكتسي تعاونهم مع تلك المنظمات مبررين ذلك بحاجتهم إلى مشورة من هؤلاء في العديد من المجالات على غرار المجال القانوني، لكن ذلك لم يزل المخاوف.

ولم ينف المحلل السياسي لطفي العمري مخاوفه من خطورة ما تمارسه العديد من المنظمات، قائلا "بصرف النظر عما كشفه الدستوري الحر، هناك اختراق واضح للمؤسسات التونسية، وهذا ليس وليد اللحظة، المنظمات الأجنبية اخترقت المجلس التأسيسي وساهمت في صياغة الدستور التونسي ومنع إدراج العديد من الفصول فيه".

وأردف العمري لـ"العرب" أن "أخطر ما يحدث في تونس هو وجود جمعيات ومنظمات أجنبية أو ممولة أجنبية وتنشط بصفة عادية، لأن تلك الجمعيات تضع العديد من الخطوط للفاعلين في المشهد التونسي سواء بشأن التشريعات والقوانين أو السياسات وغيرها".

وبالرغم من الضغوط التي تتركسها العديد من الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي التونسي غير أن الشكوك تخامر المتابعين من إمكانية تحرك الحكومة ضد الجمعيات المشبوهة وذلك بسبب ارتهاها إلى حزام سياسي يضم أحزابا هي في مرمى اتهامات خصومها بتلقي تمويلات أجنبية والتعامل مع هذه الجمعيات.

وتشدد الإعلامي لطفي العمري على أنه من الصعب أن تتحرك حكومة المشيشي ضد الجمعيات المشبوهة لأن بعض الجمعيات يعني تخلي حزامه السياسي والبرلماني عنه لارتهاها لتلك الجمعيات ما يؤدي إلى سقوط الحكومة. وتابع العمري "رأينا مفعلا حركة النهضة كيف نزلت بكل ثقلها للدفاع عن جمعية القرضاوي (الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) لأن لديها مصلحة في

